مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

٢٠٢٠-٠٦-١٠

العدد ٢٧٨٦

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

"الفلسطينيون في سورية بأسوأ أوضاعهم وأحوالهم"

اختيار سيناريو أقل كلفة وأكثر سرعة للعودة إلى مخيم اليرموك

التبرع بكامل انتاج الفرن لأهالي مخيم النيرب

الأونروا: ارتفاع أعداد الفلسطينيين في مخيم العائدين بحماة إلى ٩ آلاف

مبادئ جديدة لاتفاقية الهجرة واللجوء في أوروبا

آخر التطورات:

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في سورية أسوأ أحوالهم وأوضاعهم المعيشية على الإطلاق، حيث وصلت معدلات الفقر في صفوفهم إلى مستويات غير مسبوقة، وتعاظمت أزماتهم الاقتصادية جراء عدم قدرتهم على تأمين أبسط مقوّمات استمرارهم في الحياة، وفقدانهم لمصادر رزقهم، وانخفاض معدلات الدخل، وارتفاع معدلات الإنفاق على الغذاء بسبب استنزاف قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية، وارتفاع معدلات التضخم التي وصلت حدودها القصوى، إضافة إلى انتشار جائحة كورونا، وغلاء الدواء وفقدانه، وخلو الأسواق من السلع الحياتية الرئيسية.

في حين يعاني اللاجئون الفلسطينيون النازحون عن مخيماتهم في سورية من أزمات اقتصادية متعددة أبرزها ارتفاع إيجارات المنازل في المناطق التي نزحوا عليها حيث يتراوح إيجار المنزل بين ١٠٠ ألف وحتى ٢٥٠ ألف ليرة سورية، ويأتي هذا الغلاء في ظل الانهيار الحاد لليرة السورية مقابل الدولار وارتفاع الأسعار وانتشار البطالة حيث أن معظم اللاجئين قد فقدوا أعمالهم

بسبب الحرب، يشار أن حي الزاهرة والميدان وجرمانا وبلدة قدسيا ومخيم خان دنون من أكثر المناطق التي تستقبل اللاجئين النازحين عن مخيماتهم.

في سياق مختلف قال وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف: إنه تم اختيار السيناريو الأقل كلفة والأكثر سرعة لعودة الأهالي إلى مخيم اليرموك، مضيفاً إلى أن النظام السوري يريد إعادة تأهيل المخيم بصورة حضارية.

وأشار مخلوف خلال إلى أن هناك زيارة قريبة لمحافظ ريف دمشق إلى الحجر الأسود، مشدداً على أننا اليوم بأمس الحاجة لعودة المهجرين إليه.

وكان النظام السوري قد أطلق وعوداً متكررة باقتراب عودة الأهالي إلى منازلهم لكنها لم تتحقق وذهبت أدراج الرياح، الأمر الذي اعتبره الأهالي استخفاف بمعاناة النازحين، وعدم اكتراث بمصيرهم.

إلى ذلك طالب العديد من الناشطين وأهالي مخيم اليرموك الجهات المعنية والسلطات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية الإسراع بإعادة من يرغب من أهالي اليرموك إلى منازلهم الجاهزة أو شبه الجاهزة، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية والمعيشية المترتبة عليهم نتيجة نزوحهم عن مخيمهم.

بالانتقال إلى الشمال السوري تبرع أحد أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب بكامل انتاج أفران المخيم الثلاث، بواقع يوم لكل فرن لثلاثة أيام متواصلة بهدف التخفيف من الأعباء المعيشية عن أهالي المخيم، ويقدر سعر ربطة الخبز المُقدمة لكل عائلة بمبلغ ٣٠٠ ليرة سورية.

تأتي هذه المبادرة بعد الانهيار الذي شهدته الليرة السورية خلال الأيام القليلة الماضية، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في غلاء الأسعار وفقدان الكثير من السلع والمواد الغذائية والطبية والأدوية، إضافة إلى تدني دخل الفرد حيث لم يعد يتجاوز راتب الموظف الحكومي ٢٥ دولار شهرياً بعد الهبوط الكبير لسعر الليرة، وتوقف جميع الأعمال اليومية بعد جائحة كورونا.

من جهة أخرى أعلنت وكالة (الأونروا) أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم العائدين بحماة شهد ازدياداً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، وذلك بسبب حالة الهدوء والاستقرار الذي شهده المخيم وعدم تأثره بالنزاع السوري.

وأشارت وكالة الغوث إلى أن المخيم كان قبل الأزمة مسكناً لما مجموعه ٨ ألاف لاجئ، منوهة إلى أنه في بداية النزاع بسورية عام ٢٠١١، تقلص عدد السكان في المخيم إلى سبعة آلاف بسبب مغادرة ١٠٠٠ شخص من سكانه الأصليين البلاد.

ووفقاً للأونروا أن المخيم الآن يعد مسكنا لحوالي ٣٠٠-٤٠٠ عائلة نازحة من عائلات لاجئي فلسطين، ويقدر عدد سكانه حوالي ٩,٠٠٠ لاجئ من فلسطين، وذلك بحسب الإحصائيات الموثقة لديها حتى ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩.

في ملف الهجرة قال نائب رئيس المفوضية الأوروبية لتعزيز اسلوب الحياة الأوروبية، مارجريتيس شويناس، في تصريح صحفي "انه حان الوقت لوضع مبادئ جديدة لاتفاقية الهجرة واللجوء في أوروبا لأننا بحاجة إلى نظام دائم للتضامن الأوروبي، رغم الصعوبة التي ستواجهنا في المفاوضات ولكن يجب علينا التصديق بأننا سننجح ولا يمكن لأوروبا أن تتحمل الفشل للمرة الثانية في مثل هذه القضية الحرجة ".

وأكد شويناس " أنه لا يمكن للدول المضيفة الأولى أن تتحمل كل الأعباء باسم البقية"، مشيراً إلى المبادئ الأساسية للاتفاقية الجديدة بشأن الهجرة واللجوء، والتي ستقدمها المفوضية الأوروبية في الأسابيع المقبلة، تتلخص في إبرام اتفاقيات تعاون مع دول المنشأ والعبور تخلق فرصة لبقاء اللاجئين، وانشاء إدارة مشتركة وقوية قادرة على حماية الحدود الخارجية من موجات الهجرة، بالإضافة لتقسيم الأوزان بين جميع الدول الأعضاء.